

العدالة الاجتماعية في الفكر الإنساني

ورقة عمل

مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس عشر لإدارة الأزمات والكوارث " آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة

عن أحداث الربيع العربي والذي تعقده وحدة أ.د. محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات ، كلية التجارة جامعة عين

شمس ، ٢٤ - ٢٥ ديسمبر، ٢٠١١

د. ممدوح عبد العزيز رفاعي

أستاذ إدارة الأعمال (م)

كلية التجارة جامعة عين شمس

المستخلص

تتبنى هذه الورقة البحثية وجهة النظر التاريخية الحضارية الفلسفية في عرضها لفكرة العدالة الاجتماعية ، حيث تستهل بإيضاح المستويات التطبيقية للعدالة الاجتماعية ثم تعرض العدالة الاجتماعية لدى حضارة بابل ثم العدالة الاجتماعية لدى القدماء المصريين ، وتبين وجهة نظر الفكر الرأسمالي في العصر الحديث للعدالة الاجتماعية موضحة رأي المدرسة التوفيقية والنقد الموجه لها ، ثم العدالة الاجتماعية في الفكر الماركسي وأيضاً النقد الموجه له وتعرض نظرة المدرسة التوفيقية (التوفيقية - الماركسية) لتلك العدالة ثم توضح فكر ماكس وبيبر والنظام الإجماعي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والتي تعتمد على ثلاث أسس او عوامل هي الأول : العامل الاقتصادي (الثروة) ، والثاني : العامل السياسي (القوة) ، والثالث : العامل الاجتماعي (المنزلة الاجتماعية) والتي تعتمد عليها فكرة نشوء الطبقات الاجتماعية والنقد الموجه لها ، ثم تبين نقد مفهوم العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي الأمريكي والذي يعتمد في منهجيته على نفس أسس ماكس وبيبر ، ثم نقد النظام الطبقي الأمريكي والذي يتكون من خمس طبقات ثم الآثار المترتبة على تطبيق النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة وذلك على عدد من الأصعدة ، ثم تعرض الورقة الأسباب الداعية لاستمرار الظلم الاجتماعي ثم مظاهر العدالة الاجتماعية في الفكر والحضارة الإسلامية والتي تبنى على أربعة عوامل ، الأول : العامل التعبدية والثاني : العامل الأخلاقي والثالث : عامل الاعتدال في حجم الضريبة المفروضة على أموال الأغنياء والرابع والأخير وهو أن كمية المال الواردة عن طريق الزكاة المالية والخمس والكفارات والأضاحي والصدقات المستحبة والتي ، تعتبر كمية هائلة ، وتختتم بالضمان والتكافل الاجتماعي في الإسلام .

مقدمة

لا شك أن قضية العدالة الاجتماعية ترتبط بشكل أو بآخر بصراع المصالح الفردية في النظام الاجتماعي ؛ بمعنى أن التنافس الشخصي للحصول على الثروات الاجتماعية والطبيعية هو الذي يؤدي إلى إثارة قضية العدالة الاجتماعية على بساط البحث. ولما كانت العدالة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الصورة الكلية للعدالة الحقوقية ، كان لا بد من توزيع الثروة الاجتماعية توزيعاً يرتبط بالحقوق الواجبة بالأصل ، ولا يرتبط بالنشاطات الخيرية أو الكرم العرفي أو الصدقات المستحبة المخيرة. وتعبير آخر فإن تصميم حق ثابت واجب للفقراء في أموال الأغنياء إنما يساهم . بشكل فعال . في إعادة توزيع الثروة الاجتماعية التي خلقها من البداية التفاضل التكويني أو الاجتماعي بين الأفراد. وهذا الأصل هو جوهر فكرة الرسالة الإسلامية حول (العدالة الاجتماعية) وإمكانية تطبيقها في النظام الاجتماعي الإسلامي. فالصدقة المستحبة أو الهدية أو الإنفاق المستحب ليست حقاً (مع تأكيد الإسلام المستمر عليها) ، إلا أن الزكاة الواجبة والخمس وبقية الفرائض المالية في الإسلام تعتبر حقوقاً واجبة يلزم الفرد المكلف بإخراجها على الصعيدين الشرعي والأخلاقي ، لأنها لا تعتبر جزء من أمواله الشخصية ، بل هي حقاً من حقوق الآخرين. وهذا الإطار الأخلاقي في إعادة توزيع الثروة الاجتماعية يعطي المبدع النشط نحو أربعة أخماس من ثمار نشاطه الاقتصادي ومكافأته المالية ويحجز أكثر من خمس تلك الثروة للفقراء. ولا شك أن التبادل الاجتماعي الأخلاقي بين الأفراد . وهو التبادل الناتج عن إرجاع المنفعة التي يحصل عليها الفرد بطريق ما . يرتبط أصلاً بقضية (العدالة الاجتماعية). فالعدالة الاجتماعية تعني أيضاً بان الفرد إنما يأخذ أو يقدم للآخرين بما لا يتجاوز حدود المنفعة الشخصية لبقية الأفراد. ولذلك كان الأجر العادل ، والسعر المناسب ، والتبادل المتوازن بين الأفراد من أهم عناصر تحريك الثروة الاجتماعية في النظام الاجتماعي. والأجر، الاحتكار ، والاستثمار الظالم ، والإجحاف بأجور العمال ، ويخص حاجات الأفراد المعروضة للبيع ؛ فهذه العوامل الأخيرة كلها تسبب إرباكاً للسوق التجاري في المجتمع والدولة. إلا أن الحاجات المصنّعة تقيم وتسعر من قِبَل العرف الاجتماعي أو النظام الاقتصادي نسبةً إلى المهارة التي اعتصرت فيها ، والمسؤولية التي وضعت من أجل تصنيعها. ولذلك فإن الأجر العادل ينبغي أن تتناغم مع فكرة الوقت المصروف على إنجاز تلك

المهمة ، مضافاً إليها مهارة المنتج ومسؤولية المالك. والأجر ، والمادة المصنعة لهما علاقة مباشرة بموضوع سد حاجات الناس المختلفة.

من بين أهم القضايا التي انحسر الاهتمام بها- نظرياً وعلمياً- قضية العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع، وتطبيقاتها المتعددة في ميادين الحياة الاجتماعية، والسياسية، والقانونية. فمنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي لا نكاد نجد- إلا نادراً- عملاً عملياً، أو إنتاجاً فكرياً ثقافياً خاصاً بهذه القضية، وليس زوال المظالم- بأنواعها- هو سبب انحسار الاهتمام بالبحث في العدالة وعنها أو في السعي لتطبيقها عملياً في مختلف مجالات الحياة، بل ربما يكون العكس هو الصحيح، بمعنى أن تفاقم تلك المظالم بدرجة كبيرة في ظل الصعود المستمر للمذهب الرأسمالي، وحدثت تغيرات أساسية في الهياكل الاقتصادية لكثير من الدول- وكذلك في أبنيتها السياسية بدرجات متفاوتة- كل ذلك قد أدى إلى تراجع قضية العدالة الاجتماعية في الفكر والممارسة معاً، في الوقت الذي صعدت فيه مفاهيم ومصطلحات دالة على قضايا أخرى منها "الانفتاح"، و"التحرير الاقتصادي" و"الإصلاح الاقتصادي" و"الخصخصة". وتقدمت- في المقابل- سياسات مكافحة الإرهاب، والتصدي للجريمة المنظمة، وملاحقة الانتحار في المخدرات، على السياسات التي كانت تسعى لتقريب الفوارق بين الطبقات، ومحاصرة الفقر، والقضاء على الجهل، والارتفاع بمستوى معيشة القطاعات الواسعة من المواطنين، وتحقيق التوازن والعدالة" بين الذين لا يملكون والذين يملكون، أو بين العمال وأصحاب الأعمال.

ففي الحضارة الإسلامية- كان الفارابي يرى أن "العدالة" هي المبدأ الأسمى للحاكم وللحكوم في المدينة الفاضلة استناداً إلى قول الله تعالى في القرآن الكريم: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) (النساء/ ٥٨) وقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلنَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (المائدة/ ٨).

ويعتبر جون رولز من أواخر أشهر العلماء الذين قدموا إسهاماً أصيلاً في مفهوم العدالة، وذلك في كتابه الصادر سنة ١٩٧٢ بعنوان: A Theory of Justice أي نظرية العدالة .

واللعدالة" أكثر من مستوى تطبيقي في الحياة الاجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسة لها وهي:

- ١- المستوى الاجتماعي- السياسي العام، حيث تصير العدالة قيمة حاكمة للحركة السياسية وللممارسة الاجتماعية، وتكون محل إجماع عام من كافة القوى والاتجاهات المؤثرة في تسيير شؤون المجتمع، ويصير الالتزام بها عنواناً على وجود مجتمع عادل، ونظام عادل وسياسة عادلة.
- ٢- المستوى الفردي الخاص، حيث تصير العدالة محوراً للسلوك الفردي، وإطاراً مرجعياً عاماً لضبط تصرفات الأفراد ومواقفهم تجاه بعضهم البعض، فيكون الفرد عادلاً في ممارسة حقوقه، وعادلاً في أداء واجباته.

٣- المستوى المؤسسي، حيث تكون العدالة إحدى أبنية النظام السياسي والاجتماعي القائم، وهي تتمثل - في هذه الحالة - في مجموعة من القوانين، والإجراءات، والمؤسسات، والوظائف، التي تكون مهمتها الأساسية تطبيق أحكام القانون. إن العدالة في هذا المستوى تصير مرادفة للسلطة القضائية، وتكون هي الآلية التي عن طريقها يتم حسم المنازعات، واستيفاء الحقوق من مغتصبيها، وردها إلى مستحقيها.

العدالة الاجتماعية لدى حضارة بابل

حمورابي هو ملك بابل وقد حكمها بين عامي ١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق. م حسب التأريخ المتوسط وهو من الكلدانيين، كانت بلاد الرافدين دويلات منقسمة تتنازع السلطة، فوحدها مكونا إمبراطورية ضمت كل العراق والمدن القريبة من بلاد الشام حتى سواحل البحر المتوسط وبلاد عيلام ومناطق أخرى. وكان حمورابي شخصية عسكرية لها القدرة الإدارية والتنظيمية والعسكرية. ومسلته الشهيرة المنحوتة من حجر الديوريت الأسود والمحافظة الآن في متحف اللوفر بباريس، تعتبر من أقدم وأشمل القوانين في وادي الرافدين بل والعالم. وتحتوي مسلة حمورابي على ٢٨٢ مادة تعالج مختلف شؤون الحياة. فيها تنظيمًا لكل مجالات الحياة وعلى جانب كبير من الدقة لواجبات الافراد وحقوقهم في المجتمع، كل حسب وظيفته ومسؤوليته وفيها أن العقوبات والأحكام القضائية، تكون حسب مراكز المذنبين الاجتماعية أو مكانتهم، وهذا يفسر لنا على الفور السبب الذي من أجله نعتبر أن ما أضافته المدنية البابلية إلى ميراثنا الأخلاقي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه العدالة الاجتماعية عبر العصور ،

وتعتبر شريعة حمورابي -سادس ملوك مملكة بابل القديمة - من أقدم الشرائع المكتوبة في التاريخ البشري . وتعود إلى العام ١٧٩٠ قبل الميلاد وتتكون من مجموعة من القوانين. وهي توضح قوانين وتشريعات وعقوبات لمن يخترق القانون. ولقد ركزت على السرقة، والزراعة (أو رعاية الأغنام)، وإتلاف الممتلكات، وحقوق المرأة، وحقوق الأطفال، وحقوق العبيد، والقتل، والموت، والإصابات. وتختلف العقوبات على حسب الطبقة التي ينحدر منها المنتهك لإحدى القوانين والضحية. ولا تقبل هذه القوانين الاعتذار، أو توضيح للأخطاء إذا ما وقعت . ، وهذا يفسر لنا على الفور السبب الذي من أجله نعتبر أن ما أضافته المدنية البابلية إلى ميراثنا الأخلاقي يعتبر الأساس في تكوين الطبقات الاجتماعية على الرغم من أن ظاهرها يوضح إمكانيات تحقيق العدالة الاجتماعية في مراحلها الأولى .

العدالة الاجتماعية لدى القدماء المصريين

هيا بنا إلى متون الأهرام التي وجدت مدونا عليها : "لقد خلقت الرياح الأربع ليتنفس بها الإنسان مثل أخيه، ولقد خلقت المياه العظيمة ليستعملها الفقير مثل الغني، لقد خلقت كل إنسان مثل أخيه، وحرمت عليهم الظلم، ولكن قلوبهم هي التي خالفت وصاياك".

هو ذا الوزير آمينى نجد مكتوباً على باب قبره فى بنى حسن: "لا توجد أرملة ظلمتها، ولا فلاح طردته، كما لا يوجد بائس أو جائع فى زمنى، لم أرفع العظيم فوق الحقير، وفى السنين المجدبة كنت أقدم الطعام، ولا أخذ الضرائب". إن مصر هى صاحبة أقدم جهاد فى سبيل العدالة الاجتماعية.

هو ذا أمنحات الأول (الأسرة ١٢).. يخاطب كبير الوزراء: "أعلم أن الوزارة ليست حلوة المذاق ولكن مرّة! وليس الغرض من الوزارة أن تتخذ من الشعب عبيداً.. بل عامل من تعرفه معاملة من لا تعرفه، والمقرب منى كالبعيد عنى، وأعلم أن احترام الناس لك يأتى من إقامتك للعدل، كما أن التحيز والتمييز يعد تخطياً للعدالة، وطمعاً على الإله!

هو ذا الفلاح الفصيح (خون إنبو)، ومحافظ وادى النظرون (رئيس بن مبرو)، واللص الكبير وهو موظف عام واسمه (تحتوى ناخت)، وكان ذلك فى عهد الملك (نب كاو رع) يشكو هذا اللص لمحافظ الإقليم فى كلمات بلاغية جميلة، فيعرض الخطاب على الملك ، ويأمر الملك برد المسروقات ، ولما لم يستجب المحافظ له: "يجب أن تكون مثلاً أعلى للناس، ولكن المحيط بك كله فاسد، لقد عينك الملك حتى تطارد اللصوص فأصبحت ملاذاً لهم! أقم العدل لرب العدل، تكلم الحق وافعل الحق لأن الإله هو الحق وهو عظيم وقوى ودائم. احذر اقتراب الأبدية.. سأذهب وأشكوك لأنوبيس!" حينئذ استدعاه المحافظ الفلاح. ورد له أمواله.. وأبلغه بالقبض على السارق.

وهذا يجعل مصر هى صاحبة أقدم جهاد فى سبيل العدالة الاجتماعية. فقد كان القانون المصرى فى عصر الفراعنة مثالياً فى قواعده، عادلاً فى أحكامه، عالمياً فى مراميه، نقياً فى مبادئه، صافياً فى موادّه، بنى على العدل والأخلاق وشتى الفضائل، فكان علامة فارقة فى الحضارة الإنسانية، كما كان دهشة للمؤرخين قاطبة لعظمة هذا القانون وسبقه الحضارى

العدالة الاجتماعية فى الفكر الرأسمالى

رأى المدرسة التوفيقية

يفترض رواد المدرسة التوفيقية أن انعدام العدالة الاجتماعية بخصوص أجور العمل والمكافأة لها نواح ايجابية نافعة للمجتمع . فإذا أريد للمجتمع الإنساني التكامل من حيث العمل والإنتاج والإبداع ، فما على أفراده إلا القيام بادوار مختلفة لخدمة النظام الاجتماعي ، على أساس المهارة الشخصية والإبداع. ولما كانت هذه الأدوار تتطلب جهداً جسدياً وفكرياً وتضحياً فى الوقت والطاقة البشرية ، فالمفترض عقلياً أن الذى يقوم بهذه الأدوار يكافأ مكافأة مالية ، تغريه بالانخراط بذلك العمل ، وتشجعه على القيام بذلك الدور. فإذا كان الطبيب أكثر نفعاً فى المجتمع . مثلاً . من معلم المدرسة ، فعلى المجتمع مكافأة الطبيب مكافأة تفوق مكافأته للمعلم ، من الناحيتين المالية والاجتماعية. وإذا اقر المجتمع مثلاً بأفضلية عمل المهندس ودرجة منفعة للنظام

الاجتماعي من عمل الفلاح ، استحق ذلك المهندس أجورا أعلى ومنزلةً ارفع من زميله الذي يمارس حث الأرض. وهذا التوزيع غير المتكافئ للثروة والمكافآت الاجتماعية ضروري . حسب رأي المدرسة التوفيقية . في ثبات استقرار النظام الاجتماعي ؛ لان المال والمكافأة الاجتماعية ، هما اللذان يجذبان الأفراد نحو الأعمال التي تتطلب جهدا اشد من بقية الأدوار الاجتماعية الأخرى. وهكذا يكون انعدام العدالة الاجتماعية نتيجة حتمية لثبات واستقرار النظام الاجتماعي.

نقد رأي المدرسة التوفيقية

ولا شك أن رأي المدرسة التوفيقية بخصوص ارتباط الدور الاجتماعي الذي يقوم به الفرد بالمكافأة المالية التي يستحقها ، مهم جداً في تحليل التفاوت الواسع في نظام الأجور والمكافأة الاجتماعية في النظام الرأسمالي ؛ ولكن نظرة فاحصة على موقف المدرسة التوفيقية ، تبين لنا خطأ ما وصلت اليه النظرية الرأسمالية من استنتاجات باطلة ، نحاول توضيحها بالنقاط التالية :

أولاً : أن اختلاف المكافآت الاجتماعية تبعاً لقيمة العمل ونفعه للنظام الاجتماعي أمر يتناسب مع الواقع الإنساني ، ولكن ينبغي أن يتم ضمن ضوابط العدالة الاجتماعية التي تهملها النظرية التوفيقية. فكيف نقبل بتخفيض أجره العامل الزراعي مثلاً إلى عشر ما يقبضه المهندس الزراعي ، مع أن كليهما يقدم خدمة نافعة للإنتاج الزراعي ؟ نعم ، لا بد في تحديد أجور العاملين ملاحظة السنوات التي يقضيها الخبير في المعاهد العلمية ، واحتسابها ضمن أجره العمل الإضافية. ولكن ينبغي في الوقت نفسه ضمان الحد الأدنى للأجور التي تضمن معيشة كريمة للعامل غير الخبير .

ثانياً : أن انعدام العدالة الاجتماعية لا يؤدي إلى ثبات واستقرار النظام الاجتماعي ؛ بل بالعكس. فكلما كانت الفوارق الطبقيّة شاسعة البون ، قبع النظام الاجتماعي على فوهة بركان يستعد للانفجار ؛ لان الظلم الاجتماعي يؤدي إلى اختلال الموازين الأساسية في إشباع حاجات الأفراد وتمتعهم بالثروات الاجتماعية ، والى اضطراب التعامل البناء بين أفراد الطبقات. فالعدالة الاجتماعية إذن . لا انعدامها . هي أمضى سلاح لتثبيت النظام الاجتماعي ، بكافة أطرافه السياسية والاقتصادية والصحية والثقافية.

ثالثاً : أن المكافآت الاجتماعية في النظرية الرأسمالية تتناسب مع حجم منفعة العمل للنظام الاجتماعي. وعلى ضوء ذلك ، فان أجره الطبيب مثلاً أعلى من أجره المعلم ، لأن الطبيب يقضي فترة أطول للتدريب على ربط النظريات التي درسها بالجانب التطبيقي من المعلم. ولكن ، كيف تفسر النظرية التوفيقية ، أجور نجوم الرياضة والفنون الإعلامية والموسيقية ، التي تتجاوز أجور الأطباء والمهندسين في النظام الرأسمالي . فأيهما أنفع للنظام الاجتماعي : الطب أم المسابقات الرياضية التجارية مثلاً ؟ وأيها أجدر بالمكافأة النوعية : الذي يمارس الهندسة أم الذي يقوم بالغناء ؟ وأيها أفضل من الناحية الإنتاجية للأفراد : صناعة أجهزة النقل أم صناعة آلات اللهو ؟

رابعاً : إذا كانت المكافآت الاجتماعية تتم على حساب نفع العمل للنظام الاجتماعي ، فلماذا تختلف أجور نفس

العمل المنجز من قبل أفراد يختلفون باللون والجنس ؟ ولماذا يدفع للمواطنين السود في أمريكا ، وجنوب إفريقيا مثلاً ، أجر أقل ، لنفس العمل المنجز من قبل نظائريهم من المواطنين البيض؟ أليس ذلك إخلالاً بالمساواة بين طاقات الأفراد وإبداعاتهم عن طريق النظر إلى منشأهم ولون بشرتهم ، لا النظر إلى نوعية عملهم ونفعه للنظام الاجتماعي ؟

العدالة الاجتماعية في الفكر الماركسي

(مدرسة الصراع الطبقي)

ويرى رواد هذه المدرسة التي تعتقد بحتمية الصراع الاجتماعي ، إن المنافسة عامل حاسم من عوامل بناء تركيبية المجتمع الاقتصادية والسياسية ، وان الصراع الطبقي نتيجة حتمية لانعدام العدالة الاجتماعية ؛ لان سبب انعدام العدالة . حسب رأي رائد هذه المدرسة (كارل ماركس) . يعود إلى أن تراكم الثروة عند أفراد الطبقة الرأسمالية هو الذي ساهم في تصميم شكل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسيطر بها هؤلاء على مصير الطبقات الاجتماعية الأخرى . ولا شك أن صراع الطبقات هو المفتاح الرئيسي للتغيير الاجتماعي ؛ فكل طبقة حاكمة متعممة بأموال المحرومين سيطاح بها حتماً . حسب زعم ماركس . عن طريق الطبقة المحكومة ؛ فتصبح الطبقة المحكومة . عندئذ . طبقة حاكمة. وهكذا تعيد هذه العملية نفسها حتى الصراع النهائي بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية في المجتمع الصناعي. وهذا الصراع بين الطبقة العاملة والنظام الرأسمالي سيؤدي إلى اضمحلال دور النظام الرأسمالي في المجتمع الإنساني ، بسبب فساد هذا النظام القائم على أساس المنافسة الباطلة ضمن الطبقة العليا التي تمتلك جميع وسائل الإنتاج الصناعي والزراعي ، وسيختفي دور الطبقة المتوسطة لينفتح المجال للطبقة العاملة المحرومة بالثروة على النظام القائم. وعلى أنقاض النظام الرأسمالي ستنشئ الطبقة العاملة المجتمع الاشتراكي الجديد ، حيث تتحول ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع من أيدي الرأسماليين إلى أيادي الجماهير ، فيعم الخير جميع أفراد النظام الاجتماعي. وبعد ذلك يقوم المجتمع الاشتراكي بدوره بإنشاء المجتمع الشيوعي ، فتختفي . حينئذ . كل معالم الظلم الاجتماعي ، والاعترا ب ، والصراع ، والاضطهاد الإنساني

نقد رأي المدرسة الماركسية

ومع أن فكرة مدرسة الصراع الطبقي لها مبرراتها الخاصة في إدانة الطبقة الرأسمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر ، إلا أن تحليلها يعجز عن تحديد هوية الطبقات الاجتماعية المختلفة في التاريخ. حيث تقتصر نظرتها على رؤية طبقتين فقط ؛ هما : طبقة العمال وهي الطبقة المستعبدة ، وطبقة الرأسماليين وهي الطبقة المستعبدة. ولما كانت الطبقة العمالية تنتج بعرقها وجهدها ثروة زائدة تفيض عن حاجات المنتجين الأساسية ، أصبح هم الطبقة الرأسمالية . حينئذ . تجميع الثروة الفائضة من الإنتاج الاجتماعي الكلي. وهذا الأسلوب

الرأسمالي في العمل هو الذي أنتج تراكمًا للثروة في طبقة ، وحرماناً لها في طبقة أخرى. وبذلك أصبحت الثروة الفائضة وجشع الطبقة الرأسمالية مصدرًا من مصادر انعدام العدالة الاجتماعية. وهذا المنطق في طبيعته ينسجم مع ظلم الفكرة الرأسمالية ، ولكن الفكرة الماركسية لم تصف لنا وضع الأفراد العاملين في الخدمات الاجتماعية كالتعليم والطب والقضاء والشرطة ، ولم تضعهم ضمن أية طبقة اجتماعية. فهؤلاء لا يعملون لخدمة الطبقة الرأسمالية ولا يبذلون جهودهم ولا يعتصرون عرقهم من أجل الإنتاج ، بل إن نشاطهم المهني منصبّ بشكل أساسي في مجال الخدمات الاجتماعية. ومهن كالتعليم والطب والقضاء امتتها الإنسان منذ فجر التاريخ الإنساني ، فكيف يستطيع الفرد الرأسمالي السيطرة على جهود هؤلاء المهنيين في الوقت الذي يمكنهم فيه فرض أجور عالية على الزبائن الرأسماليين أنفسهم ؟ وكيف تستطيع الرأسمالية السيطرة على أجور عمل القضاة وعلماء الكيمياء والصيدلة مثلاً ؟ فالمعلم . وعن طريق اتحاده المهني . يستطيع أن يفرض أجوراً عالية على تعليمه أبناء النظام الاجتماعي ، والقاضي في النظام الرأسمالي يقبض أجوراً من أفراد الطبقتين عن طريق واردات الضريبة الحكومية. فأين موقع هؤلاء الأفراد في الصراع الاجتماعي ؟ وهل يصح تصنيفهم ضمن الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العمالية ؟ هنا تعجز النظرية الماركسية في الإجابة على هذا السؤال. وهذا العجز والفشل ليس الأول الذي منيت به الفكرة الماركسية ، بل إن فشلها الرئيسي تمثل في عجزها عن التنبؤ بظهور طبقة وسطى في المجتمع الرأسمالي ؛ وأن أفراد هذه الطبقة لا يعملون بالضرورة ضمن توجه الطبقة الرأسمالية وخدمة مصالحها. فأساتذة الجامعات ، والعاملون في الحقل الطبية من بحوث وتطبيب وتمريض ، والعاملون في خدمات النقل البري والجوي والبحري يعملون إما على أساس الدخل الشخصي أو يعملون كموظفين لشركات كبيرة مملوكة من قبل أفراد عديدين عن طريق الأسهم والسندات. بل إن الكثير من العمال هم في الواقع أفراد من ذوي المهن الحرة ، الفردية الاتجاه ، كالبقالة والحلاقة وتصليح وسائل النقل وبيع المنتجات الزراعية والصناعية ونحوها. ولا ينتقل فائض الثروة التي ينتجها هؤلاء الأفراد إلى يد الطبقة الرأسمالية بل يذهب هذا الفائض إلى منفعة نفس العمال ومصالحهم مباشرة.

أما ملكية وسائل الإنتاج التي تتحدث عنها النظرية الماركسية فإنها وإن كانت موجودة في عالم اليوم ، إلا أن العديد من هذه المؤسسات الصناعية الكبيرة تقع تحت ملكية الألوفا من أصحاب الأسهم والسندات ، وتدار من قبل موظفين يتقاضون أجوراً معينة على جهودهم وعلمهم . وفي نهاية المطاف ، توزع أرباح هذه المؤسسات على الأسهم ومالكها بالتساوي. فتراكم الثروة في هذه المؤسسات إذن ، يختلف اليوم عما كان عليه الوضع الاقتصادي في القرن التاسع عشر. فملكية وسائل الإنتاج تختلف حتماً عن السيطرة على وسائل الإنتاج. فأين يضع (ماركس) هذه الطبقة الجديدة من مدرء الشركات ، وعلماء المختبرات ، والمحاسبين الذين يتقاضون أجوراً كبيرة على أعمالهم ولكنهم لا يسيطرون على وسائل الإنتاج ؟ وماذا يقول (ماركس) عن موقع الطبقة الوسطى في الصراع الاجتماعي ودورها بالثروة على النظام الرأسمالي الحاكم ؟

هنا ، تحتاج النظرية الماركسية إلى إعادة نظر في منهجها الفكري العام. فبروز دور الطبقة الوسطى في الصراع الاجتماعي ، جعل تنبؤ الماركسية بحتمية الصراع الطبقي بين الرأسمالية والبروليتاريا ، مجرد وهم لا

يستند على واقع موضوعي. وظهر فكرة شراء الأسهم والسندات من قبل مختلف الأفراد لوسائل الإنتاج العملاقة ، ساهم في ضرب الفكرة الماركسية أيضا ؛ لان السيطرة على جزء من وسائل الإنتاج أصبحت بيد أفراد الطبقة الوسطى ، وليست بيد الطبقة الرأسمالية كما كانت تؤكد عليه نظرية (ماركس). وهذا الإخفاق في تحديد هوية الطبقات الاجتماعية جعل النظرية الماركسية تحتضر وهي تعيش أيامها الأخيرة وعاجزة عن تفسير معنى انعدام العدالة بين الطبقات الاجتماعية ، معترفة أن حتمية الصراع الاجتماعي التي كانت تنادي بها أصبحت مجرد فكرة نظرية ، ليست لها قيمة عملية خصوصا بعد بروز الطبقة الوسطى كطبقة لها دورها المهم في المجتمع الرأسمالي .

رأي المدرسة التكاملية (التوفيقية - الماركسية)

ولما كان موقف المدرستين التوفيقية والماركسية بخصوص تحليل منشأ انعدام العدالة الاجتماعية واضح الضعف ، قصير النظر ، في فهم المشكلة الاجتماعية ، فقد طفت على سطح الفكر الأوروبي تيارات معاصرة حاولت الجمع والتفريق بين آراء المدرستين ، والخروج بمنهج موحد لمعالجة مشكلة انعدام العدالة الاجتماعية. حيث آمن هذا الاتجاه الجديد بصواب رأي المدرسة التوفيقية القائل بان المجتمع لايمكن أن يحيا بصورة طبيعية ما لم تتم مقابلة حاجات المجتمع الأساسية من الخبرات وغيرها بالأدوار التي يتطلبها. وعلى ضوء مقابلة تلك الحاجات مع الأدوار المختلفة، فقد اختلفت قيمة المكافآت الاجتماعية للعمال والخبراء. ثم زعم بصواب رأي المدرسة الماركسية التي تقول بحتمية الصراع الاجتماعي للمحافظة على ديناميكية المجتمع الإنساني ، باعتبار أن توفر الخيرات بشكل يفيض عن حاجة المجتمع ، سيؤدي حتماً إلى التنافس والصراع الاجتماعي. ولما كان المجتمع يتطور بصورة دائمة فان انعدام العدالة سيتناسب مع حجم الثروة التي سينتجها المجتمع، فإذا كانت الثروة كبيرة أصبحت الهوة بين الطبقة المحرومة والطبقة الغنية أوسع واكبر. وإذا كانت الثروة الفائضة قليلة فسيكون التفاوت بين الطبقات اقل. فالمجتمعات البدائية التي كانت تفتقر إلى الثروات، كانت تسودها العدالة الاجتماعية؛ لان التنافس في تلك المجتمعات كان معدوماً، بسبب عدم توفر الثروة المالية. أما في المجتمعات المتطورة فان وسائل الإنتاج العملاقة وإدارة الثروة هي التي خلقت جواً من الطمع والجشع الإنساني الذي أدى إلى سوء توزيع هذه الثروة بين أفراد الطبقات الاجتماعية.

نقد رأي المدرسة التوفيقية - الماركسية

ذكرنا في نقد موقف المدرسة التوفيقية أن المكافآت الاجتماعية التي يبشر بها المذهب التوفيقى لا تتناسب . في اغلب الأحيان . مع الأدوار التي يقوم بها الأفراد في المجتمع الإنساني ، مما يؤدي إلى سوء توزيع الثروة الاجتماعية ، وبمهد الطريق لخلق طبقات ثرية متخمة وأخرى فقيرة معدمة. أما التنافس والصراع الذي أشارت إليه المدرسة الماركسية، فسببه بالأصل انعدام الوازع الأخلاقي. فإذا ما وجد ذلك الوازع الأخلاقي الذي يتحسس لآلام المعذبين، أصبح التنافس الاقتصادي عملية يقوم بها الفرد من اجل التكامل الاجتماعي لا مجرد تكديس

الأموال.

وزيادة الثروة في المجتمع ، ليست بالضرورة عاملاً من عوامل نشر الظلم والحرمان الاجتماعي ، فزيادة الثروة وحسن وعدالة توزيعها تؤدي إلى رخاء اجتماعي يساهم في رفع الحيف عن المظلومين والمحرومين ؛ لان العدالة الاجتماعية ترتبط في الأصل بنظام يساهم في توزيع عادل للثروة ، ولا يرتبط بالزيادة المالية نفسها. وهناك شواهد تاريخية عديدة تؤكد صدق هذا الرأي ، كما ورد في كتب التاريخ عن رجوع الصدقات إلى بيت المال في صدر الإسلام ؛ لان الثروة المالية انتشرت عن طريق التوزيع بين عدد كبير من الأفراد ولم تتكسد بأيدي جماعة محدودة العدد. ولاشك أن زعم الفكرة التوفيقية القائل بأنه لا حياة للمجتمع الرأسمالي ما لم تتم فيه مقابلة حاجاته الأساسية من الخبرات بالأدوار التي يتطلبها ذلك المجتمع لا يتطابق تطابقاً تاماً مع الحقيقة. فالتمييز العنصري القائم على أساس المنشأ واللون والدين الذي كان يمارسه المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر يفند هذا الادعاء. فقد كان الأفراد البيض يرفضون تلقى العلاج من طبيب اسود مثلاً ، بسبب لون بشرته ، فكيف تقابل إذن . حسب ادعاء النظرية التوفيقية . حاجات المجتمع الأساسية مع الأدوار الاجتماعية ، عن طريق استخدام قاعدة التمييز بين الأفراد على أساس اللون والمنشأ والدين ؟ وفي دول كثيرة من العالم، لا يشغل السياسي الكفاء محل الطبيعي في الحكم والإدارة بسبب معارضته للنظام السياسي. فكيف تفسر هذه المدرسة ، مقابلة حاجات المجتمع الأساسية مع الأدوار المطلوبة في هذا المثال ؟ بل كيف تفسر هذه المدرسة فارق الأجور بين الرجال والنساء في النظام الرأسمالي اليوم ، مع أن كل منهما يستطيع سد الشواغر الاجتماعية التي يحتاجها المجتمع بكل كفاءة ؟ أليس هذا الفارق في الأجور تناقضاً واضحاً للفكرة التوفيقية القائلة بان الأجر يجب أن يتناسب مع منفعة العمل للنظام الاجتماعي ؟ أليس عمل المرأة في الطب يدر نفعاً اجتماعياً مشابهاً لعمل الرجل في نفس الاختصاص ؟ إذن لماذا تختلف أجور الرجل عن أجور المرأة لنفس المهنة النافعة للنظام الاجتماعي ؟ وهذه التساؤلات المهمة التي عجزت النظرية التوفيقية . الماركسية عن الإجابة عليها ، وضعت تلك النظرية في موقف لا تحسد عليه. فالنظرية تؤيد ايجابيات الماركسية وتتحمس بقوة للنظام الاجتماعي الرأسمالي ، وتعتبر مؤسساته المختلفة متضافرة من اجل الانسجام الاجتماعي ، ولكنها تقف حائرة أمام التناقضات الفكرية والمبدئية التي يعاني منها ذلك النظام. وهذا الخلل يعتبر من أهم نقاط ضعف هذه النظرية.

العدالة الاجتماعية في فكر ماكس فيبر

نظرية (ماكس فيبر) والرد عليها

ولم يمنع إعجاب الطبقة العاملة والمتقفة الأوروبية في القرن التاسع عشر بأفكار (كارل ماركس) ، من تكثيف الجهود العملية لمناقشتها ونقدها ، والتشكيك بسلامة أسسها الفكرية. وكان من رواد هؤلاء الذين انتقدوا نظرية (كارل ماركس) في تحليل العلاقات الاجتماعية على ضوء الصراع الطبقي : العالم الاجتماعي الألماني (ماكس فيبر) ؛ حيث قدم خلال نقده لأفكار (كارل ماركس) نظرية جديدة مناقضة تماماً للنظرية الماركسية.

وتتلخص نظرية (ماكس وبيبر) بالقول بان فكرة نشوء الطبقات الاجتماعية لا تحصل نتيجة الصراع الطبقي ، بل تحصل نتيجة تداخل عوامل ثلاثة وهي : الأول : العامل الاقتصادي (الثروة) ، والثاني : العامل السياسي (القوة) ، والثالث : العامل الاجتماعي (المنزلة الاجتماعية).

فإذا أردنا معرفة الطبقة الاجتماعية لـ « معلم المدرسة » مثلاً، فما علينا إلا أن نحسب ثروته المالية ونلاحظ قوته السياسية ونلمس منزلته الاجتماعية، ثم نحكم من خلال هذه العوامل الثلاثة على موقعه في الطبقات الاجتماعية. فإذا كانت ثروته المالية متوسطة مثلاً، وقوته السياسية ضعيفة، ومنزلته الاجتماعية متوسطة، أصبحت طبقته الاجتماعية متوسطة . دنيا. ولا شك أن هذا الاستنتاج رائع، إلا أن النظرية تتعثر في تفسير وضع الأفراد في بقية الطبقات الاجتماعية. فلو قارنا الفلاح بمعلم المدرسة ، وتبين لنا أن الفلاح أوسع ثروة في المال وأمضى قوة في السياسة من معلم المدرسة ، فهل يعني هذا أن الفلاح قد دخل الطبقة العليا في النظام الاجتماعي ، بينما بقي معلم المدرسة ضمن الطبقة المتوسطة ؟ يجب (ماكس وبيبر) بان لكل فرد منزلته الاجتماعية. فطبقة معلم المدرسة تختلف عن طبقة الفلاح. أي أننا لا نستطيع قياس معلم المدرسة إلى الفلاح لأنهما من طبقتين مختلفتين . ولكن هذا الرأي يدل على تناقض في النظرية نفسها ، فكيف يعزي (ماكس وبيبر) سبب نشوء الطبقات إلى الثروة والقوة والمنزلة الاجتماعية ، ثم عندما تختل معادلته المطبقة على النظام الاجتماعي ، يتراجع ويقول أن لكل فرد طبقته الاجتماعية بغض النظر عن الثروة والقوة والمنزلة الاجتماعية ؟ أليس هذا تناقضاً في اصل نظرية نشوء الطبقات الاجتماعية التي ابتكرها (ماكس وبيبر) ؟ فلو افترضنا أن هذا الفلاح استطاع الانضمام للطبقة العليا المتحكمة بأمر الدولة السياسية ، فكيف تم له تجاوز العامل الاجتماعي (المنزلة الاجتماعية) ، مع أن مقاعد المنزلة الاجتماعية العليا محجوزة لأفراد الطبقة العليا ؟ أليست هذه العوامل الثلاثة متشابكة في الطبقة العليا في المجتمع ، ومستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض ، في الطبقتين الوسطى والفقيرة ؟ ألا تمتلك الطبقة الرأسمالية الثروة والقوة السياسية الاجتماعية، الاجتماعية بينما يمتلك الفقير أحيانا المنزلة الاجتماعية ولكنه لا يمتلك الثروة ؟ أليس عالم الدين الورع غنياً في النفس (المنزلة الاجتماعية)، فقيراً في المال (العامل الاقتصادي)، حكيماً في القيادة (العامل السياسي) ؟ فأين تقع مرتبته في الطبقات الاجتماعية : الطبقة العليا أم الطبقة الوسطى ، أم الطبقة الفقيرة ؟ هذه الأسئلة لا تجيب عليها نظرية (ماكس وبيبر) ؛ لأنها تنظر لطبقات النظام الاجتماعي من منظار الطبقة العليا فقط ؛ ذلك أن عوامل القوة السياسية ، والثروة ، والمنزلة الاجتماعية هي أساس تماسك الطبقة العليا في المجتمع الرأسمالي فحسب ، ولولاها لما اقر أنصار النظرية الرأسمالية وجود النظام الطبقي. و (ماكس وبيبر) لم يعط تحليلاً أو علاجاً لمشكلة انعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي ، وإنما حاول النظر إلى المجتمع بكافة طبقاته من خلال مواصفات الطبقة الرأسمالية الحاكمة. ولو كان صادقاً في تحليله لنظر إلى جوهر المشكلة الاجتماعية وهي مشكلة توزيع الثروات بين الأفراد ، وما يصاحب ذلك التوزيع غير العادل من تراكم للثروة وتركيز للقوة السياسية والاقتصادية ، وما يتبعها من تحكم وسيطرة تؤدي إلى انعدام العدالة بين الأفراد في النظام الاجتماعي.

نقد مفهوم العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي الأمريكي

ونقدنا لنظرية (ماكس وبيبر) لا يمنع من استخدامها لنقد مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي نفسه. فمن خلال دراسي: عوامل الثلاثة التي ذكرها (ماكس وبيبر) ، والتي تتحكم في وضع الطبقات الاجتماعية ، خصوصاً الطبقة الرأسمالية العليا ، فإننا نستطيع أن نكوّن صورة موضوعية عن معنى العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي. وهذه العوامل هي : العامل الاقتصادي (الثروة) ، والعامل السياسي (القوة) ، والعامل الاجتماعي (المنزلة الاجتماعية).

١ . الثروة: وهي على نوعين، الأول: الأرصدة والعقارات ووسائل الإنتاج. والثاني: الأجر أو الدخل السنوي.

فمن الواضح أن جميع المؤشرات تدل على انعدام العدالة الاجتماعية في البلدان الرأسمالية خصوصاً الولايات المتحدة، وسببها في الأصل التوزيع غير العادل للثروة الاجتماعية بين الأفراد. حيث تقع نصف كمية الأرصدة والعقارات ووسائل الإنتاج في حيازة مجموعة قليلة من الأفراد تشكل واحداً بالمائة من نسبة السكان. بمعنى أن فرداً واحداً من كل مائة فرد يملك نصف الثروة العينية والنقدية للمجتمع، والباقي وهم تسع وتسعون فرداً يملكون النصف الآخر. وهذا يعكس ظلم النظام الرأسمالي للحياة الاجتماعية.

والثاني وهو الأجر أو الدخل السنوي للفرد فهو مؤشر آخر على انعدام عدالة توزيع الثروة الاجتماعية في النظام الصناعي الرأسمالي؛ حيث أن نسبة ضئيلة فقط من الأفراد تستلم أجوراً عالية تتجاوز الجهد المبذول. أو بتعبير آخر أن واحداً بالمائة أيضاً من أفراد المجتمع الرأسمالي تستلم اعلي نسب الأجر، بينما تبقى الأغلبية العظمى من الأفراد دون ذلك. وبطبيعة الحال ، فإن الطبقة الرأسمالية المتمثلة برجال الأعمال والمستثمرين ورؤساء المؤسسات الكبيرة تعتبر من أكثر الطبقات تمتعاً بالأموال ، حيث تأتي غالبية وارداتها من الأرباح الربوية والإيجارات وأرباح تشغيل وسائل الإنتاج ، علماً بأن الجهود المبذولة من قبل هؤلاء لا تتناسب مع حجم الأجر المقبوضة

٢ . مصادر القوة : وتتركز القوة بيد القلة البيضاء في المجتمع الرأسمالي بنفس الأسلوب الذي تتراكم به الثروة الاجتماعية ؛ بينما يصيب الحرمان نسبة تقدر بأكثر من خمس عدد السكان حيث يشكل المحرومون من القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الولايات المتحدة ولحد منتصف القرن العشرين ثلاثة أجناس ؛ هم : الفقراء ، والمواطنون من ذوي البشرة السوداء ، والنساء. ومع أن عدداً من هؤلاء المستضعفين قد وصل إلى مواقع عالية في سلم القوة السياسية والاجتماعية إلا أن مبدأ الحرمان لا زال موجوداً. فالطبقة التي تسيطر على مراكز القوة في النظام الرأسمالي، هم الأغنياء من ذوي البشرة البيضاء، ومن إتباع المذهب البروتستانتية. بمعنى أن الأصل في التحكم بالقوة السياسية في النظام الرأسمالي، هو المال والمذهب وجنس الفرد.

وبطبيعة الحال ، فان انعدام العدالة في النظام السياسي الأمريكي يستند على عدة عوامل مهمة تشكل أساس ديمومة الطبقة الرأسمالية ؛ وهذه العوامل هي :

الأول : وجود مجاميع المنفعة التجارية ، وهي مجموعات تمثل مصالح الطبقة الرأسمالية الصناعية ، وهدفها التأثير على صياغة القوانين المدنية والصناعية من قبل الكونغرس ، حتى تضمن مصالح المؤسسات الرأسمالية الكبرى ضد المستهلكين

الثاني: عدم عدالة نظام الضرائب المفروضة على الأرباح الشخصية السنوية. فحسب القانون الضرائبي الرأسمالي يدفع الأغنياء كمية مالية ثقل عما ينبغي دفعه فيما لو كان النظام الضرائبي عادلا. وأفضل مثال على ذلك، هو أن الضرائب الشخصية على الأفراد تشكل ثلث واردات مجمل ضرائب الدولة، بينما تشكل الضرائب المفروضة على المؤسسات الرأسمالية العملاقة اقل من عشرة بالمائة من تلك الواردات. وهذا يعني أن الأثرياء من الطبقة الرأسمالية ، يحتفظون بفائض الأرباح التي يجنونها عن طريق إيداع أموالهم واستثمارها ضمن المؤسسات الرأسمالية الكبرى.

الثالث : سوء توزيع الثروة الاجتماعية ؛ فتذهب الحصة العظمى من الأموال التي تحصل عليها الدولة الرأسمالية من الضرائب إلى المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، كالمؤسسات الصناعية العسكرية ، والنظام الطبقي الصّحي بما فيه من مؤسسات رأسمالية عملاقة كصناعة الأدوية والأجهزة الطبية ، وجهاز القضاء بما فيه من شرطة ومحاكم وقضاة. ولا يبقى للخدمات الاجتماعية كإعالة الفقراء والمشردين وإشباع حاجاتهم الأساسية إلا النزر اليسير

٣ . المنزلة الاجتماعية : ويحتل الأثرياء والرأسماليون ومن تركزت القوة السياسية بأيديهم مكان الصدارة والوجاهة في المجتمع الرأسمالي ؛ بينما يحتل المفكرون وعلماء الطبيعة ورجال الدين والأساتذة الطبقة الوسطى. ويحتل الفقراء المنزلة السفلى في السلم الاجتماعي

والمقياس في الرأسمالية الأمريكية، أن وجاهة الفرد الاجتماعية تحدد بموجب الدخل السنوي الذي يتقاضاه، لا بمقتضى نوعية العمل الذي يقدمه للنظام الاجتماعي. وعلى ضوء ذلك فقد صمم النظام الاقتصادي على أساس أن الفرد حر في استخدام وسائل الإنتاج لاستدراار أقصى ما يمكن استدرااره من الخيرات ، فإذا تراكمت الثروة لديه ارتقى إلى مستوى أعلى في السلم الاجتماعي ، وعندها يمك بزمام القوة السياسية ويحتل الصدارة الاجتماعية.

نقد النظام الطبقي الأمريكي

يبنتى النظام الطبقي الأمريكي اليوم على خمس طبقات متصارعة هي : الطبقة الرأسمالية ، والطبقة الوسطى العليا ، والطبقة الوسطى السفلى ، والطبقة العاملة ، والطبقة الفقيرة المعدمة

- فتعتبر الطبقة الرأسمالية الثرية ، الصغيرة الحجم والمحدودة العدد ، من اقوي الطبقات وأمضاها في المجتمع الأمريكي ؛ حيث تتشكل تركيبها الاجتماعية من بقايا النظام الارستقراطي الأوروبي القديم الذي هاجر إلى العالم الجديد ؛ والذي كان ولا يزال قائماً على الأساس العائلي وترى أن من حقها التعامل مع بقية الأفراد تعامل السيد مع العبد ، والحاكم مع المحكوم ، والمالك مع المملوك
- والطبقة الوسطى العليا ، وهي الطبقة التي تضم أعضاء يتجاوز دخلهم السنوي الحدود الطبيعية لنظام الأجر العادل ، وينضوي تحت لوائها أفراد من الجنس الأبيض من معتقي المذهب البروتستانتي ؛ ومثلها رجال الأعمال الذين لهم منزلتهم الاجتماعية ، ولكنهم لا يعتبرون من الطبقة الثرية المالكة ؛ وبذلك فهم لا يديرون دفة الأمور السياسية بل أن اغلب تطلعاتهم مالية واقتصادية
- والطبقة الوسطى السفلى ، وهي الطبقة التي تضم تحت رايها أفرادا من ذوي دخل وأجر محدود يتناسب تناسباً معقولاً مع الجهد المبذول ؛ ويدخل تحت لوائها التجار الصغار والموظفون وأصحاب المهن الحرة الذين يجهدون في العمل للحفاظ على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي
- الطبقة العاملة، وهي التي تضم بين دفتيها كل الأفراد الذين يعملون بأجر محدود في الحقول والمصانع والخدمات العامة، وتتميز عن غيرها بان عمل أفرادها عمل يدوي شاق غالباً. ومع أن الأجر والمكافأة المالية لهذه الطبقة جيد إلا أن أفرادها لا يتمتعون بالمنزلة الاجتماعية اللائقة التي يتمتع بها نظائرهم من الطبقات العليا
- والطبقة الأخيرة هي طبقة الفقراء ، حيث يكافئهم النظام الرأسمالي بأدنى الأجور ويعتبرهم من أوطأ الطبقات درجةً وأهمية في السلم الاجتماعي لسببين ؛ الأول : أن اغلب أعضاء هذه الطبقة عاطلون عن العمل. والثاني : أن هؤلاء الأفراد ليست لديهم المهارة أو الكفاءة في انجاز العمل الموكل لهم انجازه ، ولما كان هؤلاء الأفراد لايمثلون قيمة حقيقية في سوق العمل فإنهم . حسب الفكرة الرأسمالية . لا يمثلون قيمة حقيقية في القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الاجتماعي ؛ بمعنى أن الفرد الفقير الذي لا يستطيع أن يقدم إنتاجاً مربحاً للعجلة الرأسمالية ليست له قيمة حقيقية في الحياة الإنسانية .

وبطبيعة الحال، فإن محافظة النظام الطبقي الأمريكي على وجوده بكل قوة مدة قرنين من الزمان، نابع من أحكام قبضته الحديدية على النظام السياسي الذي تحركه الثروة والقوة والمنزلة الاجتماعية. فالطفل الذي يولد في دائرة الطبقة الثرية للمجتمع الرأسمالي يكتسب المهارة والقيم والثقافة المسيطرة على تلك الطبقة ، وينشأ ويتطور وجوده الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ضمن أجواء تلك الطبقة الحاكمة. والطفل الذي يولد في طبقة فقيرة ، يعيش مع أقرانه من المحرومين ، في الطبقة

المحكومة ، فلا يرى أمامه فرصة تؤهله للوصول إلى الطبقة الثرية أو حتى الحلم بالإبحار إلى شواطئ الرخاء والرفاهية ، فيصبح معاقاً من قبل النظام الاجتماعي وهو بعد لم يكتشف قدراته الإبداعية.

الآثار المترتبة على تطبيق النظام

الرأسمالي في الولايات المتحدة

- فعلى الصعيد السياسي ، تنشط الطبقة الرأسمالية في حركة التصويت والانتخاب للمرشحين السياسيين ، لان الانتخاب يعزز دعواها بسلامة النظام الديمقراطي ، ويثبت في نفس الوقت المراكز السياسية التي صممت أصلاً لخدمة الطبقة الرأسمالية ؛ بينما تظهر الطبقة الفقيرة تجاهلاً عملياً تجاه عملية التصويت الرئاسي والبرلماني لأنها تعلم أن التصويت لا يغير الواقع السياسي والاجتماعي للنظام الرأسمالي.

- وعلى الصعيد الديني، فان الطبقة الرأسمالية في الولايات المتحدة تنتمي إلى المذهب البروتستانتي، فالبروتستانت يتحكمون بالقوة المالية والسياسية للنظام الاجتماعي دون غيرهم. ولكن التمييز الطبقي لا يترك فرداً ولا مذهباً ولا كنيسة دون أن يلعب دوره المخرب فيها. فحتى الكنائس البروتستانتية مقسمة على أساس النظام الطبقي والدخل السنوي للأفراد. فالأفراد من ذوي الدخل المرتفع من الطبقة الرأسمالية يتعدون في كنائس تختلف فيها الخدمة الدينية عن تلك التي تؤمها الطبقة الأضعف مالياً من نفس المذهب. حيث تقوم كنائس الطبقة الرأسمالية البروتستانتية بخدمة المتعبدين الأثرياء خدمة رقيقة ، مبشرة إياهم بالجنان التي صنعها الخالق عز وجل لهم في الحياة الآخرة ؛ بينما تقوم كنائس الطبقة البروتستانتية الأضعف مالياً بدعوة الناس إلى قبول النظام الاجتماعي والسياسي القائم باعتباره نظاماً مباركاً من قبل الله عز وجل ، مذكرة إياهم بان رفضه يمثل رفضاً للدين والحياة الروحية. وما شعار (بارك الله في أمريكا) الذي تستخدمه الحكومة الرأسمالية في المناسبات الرسمية، إلا شعار ديني ينبع من اصل الفكرة البروتستانتية الداعية إلى إطاعة النظام الاجتماعي القائم على أساس الرأسمالية

- وعلى الصعيد العائلي، فان الطبقة الرأسمالية لا تعاني من مشاكل الطلاق وما يترتب عليها من أزمات نفسية واقتصادية، كما هو الحال في الطبقة الفقيرة

- وعلى الصعيد التعليمي، تتمتع الطبقة الرأسمالية بمستوى ثقافي وتعليمي أعلى من مستوى الطبقة الفقيرة. فأطفال الأغنياء هم المتفوقون علمياً في مدارسهم على أقرانهم من الطبقة المحرومة اقتصادياً ، ولذلك فان الجامعات ومعاهد العلم تغص بذرية الطبقة الرأسمالية مما يهيئ لها فرصاً أكبر لاحتلال الأدوار الاجتماعية المهمة التي يحتاجها المجتمع لاحقاً

- وعلى الصعيد القيم فان إيمان الطبقة الرأسمالية بان قوة الإنسان السياسية والاجتماعية نابغة من قوته الاقتصادية وقدرته على تحصيل المال، يعتبر من أهم خصائص تلك الطبقة على عكس إيمان الطبقة الفقيرة التي تتمسك بعقيديتها بدور الحظ والتوفيق في الحياة الاجتماعية
- وعلى الصعيد الصحي، فان الطبقة الرأسمالية تتمتع إجمالاً بأفضل الخدمات الصحية، ويعيش أفرادها عمراً مديداً يتجاوز أعمار أفراد الطبقات الأخرى. بل أن اغلب الأمراض العقلية في النظام الاجتماعي تنتشر بين أفراد الطبقة الفقيرة وكذلك القلب والسرطان.

الأسباب الداعية لاستمرار الظلم الاجتماعي

وقد يتساءل متسائل: إذا كانت الكثرة من أفراد المجتمع مظلومة اجتماعياً ومحرومة من حقوقها الأساسية فلماذا لا تطيح هذه الكثرة بالطبقة المتحكمة القليلة العدد؟ ولماذا يستمر الظلم الاجتماعي لأجيال عديدة وأحقاب زمنية طويلة دون أن يتزعزع النظام الاجتماعي الظالم؟

وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من القول بان الظالمين وأنصارهم يتمسكون . للحفاظ على نظامهم السياسي . بعاملين في غاية الأهمية والخطورة ؛ الأول : السيطرة على منابع القوة لحفظ النظام ، والثاني : إيجاد نظام فكري عقائدي يبرر للغالبية العظمى من أفراد المجتمع أحقية هذا النظام في البقاء.

١ . السيطرة على منابع القوة :

وبطبيعة الحال ، فان القاعدة الاقتصادية لأية جماعة من الأفراد تؤثر تأثيراً بالغاً على التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع ككل. بمعنى أن الجماعة التي لها قوة اقتصادية عظيمة، تستطيع السيطرة على المؤسسات الاجتماعية الأساسية، كمؤسسات القضاء، والتعليم، والديانة، والطب، والحكومة. حيث أن هذه المؤسسات الاجتماعية تخدم مصالح تلك الطبقة القوية اقتصادياً ، لان المال في النظام الرأسمالي هو المحرك الاساسي لكل المؤسسات الاجتماعية . فالقانون في ذلك المجتمع يدافع عن الثري ولا يحمي الفقير . والمؤسسات الدينية في المجتمع الرأسمالي تدعم النظام الاجتماعي الظالم ولا تتنادي بالإطاحة به. وحتى المؤسسات التعليمية تمجد حسانات النظام الرأسمالي ولا تنتقد أخطاه وسلبياته. وبالتالي فان الطبقة الغنية الحاكمة تصبح هي الوطن والعرض والدين ، ومن يهاجمها فإنما يهاجم الوطن والعرض والدين ؛ وشخص كهذا . يعرفها . إنما هو خارج عن الإجماع العام الذي تعارف عليه المجتمع الإنساني.

وتمتلك الطبقة الرأسمالية شبكة علاقات اجتماعية منظمة تشابه . إلى حد كبير . الشبكة التنظيمية للأحزاب السياسية ، حيث تعمل من خلالها للسيطرة على منابع الثروة والقوة السياسية ؛ لان هذه الشبكة توفر لأعضائها أحسن فرص التعليم الجامعي ، وأفضل الأعمال التي تدر أجوراً ومكافآت اجتماعية عالية ، وأفضل المواقع السياسية في النظام الاجتماعي. وبهذا الأسلوب الدقيق ، يحتل الرأسماليون أعلى مواقع العمل السياسي في

الدولة ؛ وهو يلاشك يؤدي إلى المحافظة على ثبات موقع الطبقة الرأسمالية في السلم الاجتماعي وما يتبعه من نعيم عظيم لأفرادها وحرمان أعظم لأفراد الطبقات الأخرى .

بيد أن استمرار حياة النظام الرأسمالي مرهون ببقاء سيطرة أفراد طبقته العليا على منابع القوة الاقتصادية والسياسية والقضائية والتشريعية والتعليمية في المجتمع. فلا يحصل التغيير المنشود في النظام الاجتماعي ما لم تتضافر جهود الفقراء والطبقات المحرومة بتجميع رصيدها وقوتها الاقتصادية والسياسية لإنشاء حركة اجتماعية تزعزع النظام عن طريق الإضرابات والمظاهرات والعنف ، ولكن لم يحصل هذا لحد الآن. إنما الذي حصل في الستينيات من هذا القرن ، أن حركة الحقوق المدنية وحركة القوى العاملة في المجتمعات الرأسمالية انتزعت بعضاً من الحقوق المهذورة عن طريق الإضرابات والمظاهرات ، كالمساواة الظاهرية بين الأجناس المختلفة ، ومشاركة بعض العمال في إدارة مجالس الشركات ، وانتزاع حقوق المرأة في العمل. والطريق إلى الثورة لتغيير النظام الرأسمالي والسيطرة على منابع القوة ليس أمراً ميسوراً لجيوش الفقراء، لان الطبقة الرأسمالية تسيطر على وسائل القوة بشكل محكم. ولكن النظام الظالم يعيش في عفن دائم من الداخل. وعندما تنطلق الشرارة فان الكثير من العوامل المنظورة وغير المنظورة تتداخل وتتفاعل لتولد قوة تدميرية هائلة ، كما حصل في الثورة الفرنسية القرن الثامن عشر ، والثورة الروسية ، والصينية ، والاسلامية في ايران في القرن العشرين وثورة تونس وثورة ٢٥ يناير بمصر ثم سوريا واليمن وذلك على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والعقائدية . وإذا كانت الثورة وما يتبعها من تغيير اجتماعي قضية استثنائية، فان النظام الرأسمالي يحاول إقناع المستضعفين في المجتمعات الرأسمالية بالخصوص، بقبول حالة انعدام العدالة على أساس أنها مسألة اجتماعية طبيعية وأنها قضية مشروعة. فالنظام الملكي الأوروبي يشجع الفقراء على الهتاف بالحياة للملك، مع أن الفقير العاقل يتساءل: من منح الملك ملكية الأرض وخيراتها ؟ والنظام الرأسمالي الأمريكي يشجع الفقراء بالهتاف «للحلم الأمريكي» الذي يعيش فيه أصحاب رأس المال وأعضاء الكونغرس والحكومة واقعاً، ولكن الفقير العاقل يتساءل: أيهما أفضل، أن أعيش جائعاً مع حلم قد يتحقق، أم بواقع متواضع دون أحلام ؟ والنتيجة أن نجاح الثورة والانقراض على النظام الظالم لا يتحقق ، ما لم يسيطر فيه المستضعفون على منابع القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتعليمية والقضائية والصحية ، وهو أمر يحتاج إلى تخطيط ومتابعة ووعي لم يتوفر لدى مستضعفي وفقراء العالم الرأسمالي لحد اليوم.

٢ . النظام الفكري لطبقة الأثرياء :

وليس هناك أدنى شك من أن النظام الفكري والثقافي لأي مجتمع هو النظام الفكري الذي تتبناه الطبقة الحاكمة. فطبقة العمال في المجتمع الشيوعي مثلاً ، تفرض . بكل قوة . الفكر الذي تتبناه وتؤمن به. وعندها ، يصبح الفكر الشيوعي هو الفكر المسيطر على الساحة الفكرية في المجتمع. والفكر الذي تؤمن به النظرية الرأسمالية يسيطر على كل توجهات المجتمع الرأسمالي. وهكذا ترى أن الأفكار تابعة للحكام ، كما أن الأحكام تابعة للأسماء في

المصطلح الأصولي. ولتوضيح مقصودنا ، نسرده المثال التالي : أن اخطر كلمة يرهدها النظام الرأسمالي وأنصاره هي كلمة (العدالة) ، ولذلك فانك لاترى صدى هذه الكلمة في الساحة الإعلامية او الفكرية أو السياسية الرأسمالية. بل يحاول النظام بكل جهد استبدال كلمتي (العدالة الاجتماعية) بـ (الحلم الأمريكي) باعتبار أن الفقراء مدانون على فقرهم وفشلهم في جني الأموال ، ولو حظي الفقراء بشيء من الذكاء والمهارة . بزعم النظام . لما استغرقت رحلتهم من صحراء الأحلام إلى شاطئ الواقع وقتاً طويلاً . ولذلك فان الأساس الفكري الرأسمالي . يزعم النظام . ينسجم مع طبيعة الإنسان في الجد والعمل. وما الفقير إلا فرد متقاعس عن العمل ، مستسلم لقبول الواقع الاجتماعي والاقتصادي. وهذا الإسقاط النفسي بلوم الفقراء على فقرهم، وتشجيعهم على الإيمان بالحظ والمصير المكتوب، وحتمية القدر يخدم النظام الرأسمالي؛ لأنه يحاول تخدير الفقراء إلى أمد غير محدود. ولذلك ، فان آية حركة فكرية تحاول إيقاظ الغافلين من غفلتهم ونومهم تواجه بأقصى واعنف الوسائل.

والإسلام بكل أبعاده العبادية والاجتماعية يمثل هذه الحركة الموضوعية التي تحاول إيقاظ هؤلاء النائمين من نومهم العميق ، ولذلك فان محاربتة تستدعي استخدام أقسى وسائل البطش والتتديد. والدليل على ما ذهبنا إليه ، أننا لو أخذنا ديناً آخر كالهندوسية ، ودرسنا موقف النظام الرأسمالي منه لاحظنا أن النظام لايمانع من اعتناق أفراد المجتمع الرأسمالي للهندوسية ولا يعرض معتققيها للاضطهاد. والسبب في ذلك أن الهندوسية تؤمن بتناسخ الأرواح. فروح الفرد الميت تحل بالتناسخ بأفراد عديدين في أوقات مختلفة ، فإذا كان الفرد مطيعاً للتعاليم الهندوسية حلت روحه في جسم احد أفراد الطبقة العليا في المجتمع ، وإذا كان الفرد عاصياً لتعاليم دينه ، حلت روحه في جسم احد أفراد الطبقة الفقيرة .

وهذا الدين يقدم للفقراء في المجتمع الرأسمالي سبباً للاعتقاد بان وجودهم ضمن الطبقة الفقيرة إنما هو عقاب للأرواح العاصية ، ولذلك فإنهم لا يستطيعون الانتقال بالمرّة من الطبقة الفقيرة المحكومة إلى الطبقة الثرية الحاكمة ؛ ويقدم للأغنياء سبباً آخر للاعتقاد بان وجودهم ضمن الطبقة الرأسمالية أمر ينسجم مع طبيعة الخلق والتكوين ، باعتبار أن الغنى والتوفيق متناغم ومتوافق مع الطاعة والانقياد للدين. ولا شك أن ديناً كهذا ، يسدي للنظام الرأسمالي أعظم خدمة ، لأنه يقوم بتخدير الفقراء وإبقائهم ضمن حدود الحرمان في طبقتهم الاجتماعية الدنيا ؛ وفي نفس الوقت يقدم خدمة عظيمة للطبقة الرأسمالية المتمتعة بالخيرات الطبيعية والبشرية للاستمرار في ظلها وسحقها الطبقات المحرومة في النظام الاجتماعي.

العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي

يلاحظ أن الأحكام الرئيسية لصندوق الصدقات والحقوق الشرعية في النظام الإسلامي ، تستند في تعاملها مع المال على أربعة عوامل :

الأول : العامل التعبدي ، حيث توضح الأحكام الشرعية الزكاة المالية وزكاة الفطر والخمس⁽¹⁾ والأنفال⁽²⁾ والأضاحي والكفارات والصدقات المستحبة ، أن الإنفاق يعتبر من صميم الأعمال التعبدية التي يجازى عليها

المكلف أو يعاقب. فلا يستقيم إيمان المرء ولا تتكامل عدالته الدينية إلا بالإففاق المأمور به ، الذي يصب أصلاً في مجرى مساعدة الطبقة الفقيرة ليرفع وارتداها إلى مستوى الوارد الاجتماعي العام.

الثاني: العامل الأخلاقي، الذي يعتبر المال مجرد وسيلة من وسائل نفع النظام الاجتماعي، وإشباع حاجات الأفراد الأساسية. فيوصي . مثلاً . برد المال المأخوذ حراماً إلى صاحبه، وصرفه على الفقراء إذا عجز عن معرفة مالكة الأصل. ويوصي أيضاً بمساعدة الأفراد الذين ركبهم الديون، بتسديدها من بيت المال.

الثالث: عامل الاعتدال في حجم الضريبة المفروضة على أموال الأغنياء. والتأكيد على كون الضريبة تخص الفائض من الأرباح السنوية ، حيث تستثنى المؤونة ومصاريف العمل من النسبة المئوية لأموال الأغنياء. وفي الوقت ذاته يوصي الإسلام بالاعتدال في صرف الزكاة بالنسبة للفقراء، فلا يحق للفقير تبذير المال الذي يستلمه من الحقوق الشرعية، بل لا يحق للأفراد إطلاقاً، الإسراف والتبذير. ويوصي أيضاً بصرف المال الزائد في جميع طرق الخير التي أقرها العقلاء للترفيه عن الإنسانية المعذبة ونشر العدالة بين جميع أفراد النظام الاجتماعي.

الرابع : أن كمية المال الواردة عن طريق الزكاة المالية والخمس والكفارات والأضاحي والصدقات المستحبة التي ذُكرت من قبل ، تعتبر كمية هائلة. وتشديد الإسلام على صرف هذه الكمية الضخمة من المال على الفقراء والمساكين بالخصوص لإشباع حاجاتهم الأساسية في المأكل والملبس والمسكن ، تضعه على صدر الأنظمة الاجتماعية التي تتجح في معالجة مشكلة الفقر معالجة حقيقية. وهذا الدور الإسلامي في معالجة المشكلة الاجتماعية مستند على فهم حقيقة التفاوت في القابلية الإنتاجية بين الأفراد، وحقيقة الإنسان الداخلية في العطاء، وحقيقة التكليف الإلهي للأفراد في التعاون والتضامن الاجتماعي.

(١) ويدل على وجوبه منطوق الآية الشريفة: (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) الأنفال: ٤١. ولا شك أن إخراج الخمس محدد وجوباً في سبعة موارد، محصورة حصراً استقرائياً من الأدلة الشرعية، وهي: غنائم دار الحرب، والمعادن، والكنوز، والغوص، والمكاسب، والحلال المختلط بالحرام، والأرض التي اشتراها الذمي من المسلم.

(٢) الأنفال. وهي على أنواع ، منها :

- ١ - الأرض التي يملكها المسلمون من غير المسلمين ، دون قتال ، سواء انجلى عنها أهلها وتركوها ، أو مكنوا المسلمين منها مع بقائهم فيها.
- ٢ - الأرض الموات ، المملوكة أصلاً ثم باد أهلها ، أو غير المملوكة بالأصل ، كسواحل البحار ونحوها.
- ٣ - رؤوس الجبال ، وبطون الأودية ، والأجام.
- ٤ - ميراث من لا ميراث له.
- ٥ - ما اختص به سلطان الحرب، منقولاً كان أو غير منقول

الضمان والتكافل الاجتماعي في الإسلام

واجب الدولة في النظام الإسلامي ضمان معيشة الأفراد ، وهي بذلك تتبع احد هذه الطرق الثلاث : أولاً : أن توفر لهم أعمالاً يرتزقون بها إلى حد الكفاية. ثانياً : أن تضمن معيشتهم الأساسية في حال عدم توفر فرص العمل. ويتم هذا الضمان من خلال صندوق الحقوق الشرعية الذي لاحظنا فعالياته المعاشية سابقاً. ثالثاً : أن

تنشئ لهم هيئات ولجان متخصصة لاستحداث مختلف الأعمال في الزراعة والصناعة والأعمال التجارية. وكل هذه الطرق التي تهدف إلى ضمان معيشة الأفراد يمكن إيجادها ضمن حدود الدولة والنظام الاجتماعي ، لان الأرض بكل خيراتها لا تبخل على الإنسان بعمل فالأرض بخيراتها الهائلة إنما خلقت للجميع كما ورد في قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) البقرة ، آية ٢٩ .ولا تتوقف النظرية الإسلامية بمساعدة الفقراء عند الضمان الاجتماعي فحسب ، بل تتعدى في نظرتها الشمولية إلى التكافل العام بين جميع أفراد المجتمع الإنساني ، الذي ينبغي أن يقوم على مبدئين ، هما :

الأول : مبدأ كفالة الأفراد بعضهم البعض كفاية ، وهذا المبدأ لا يمكن تجزئته أو فصله عن بقية أحكام الإسلام التي تفرض على المكلفين ضرائب وغرامات مالية أو عينية يرد أغلبها إلى الفقراء ، خصوصاً القاصرين والعاجزين.

الثاني : مبدأ الأخوة الذي يعتبره الإسلام حجر الأساس في بناء العلاقات الاجتماعية النظيفة. وقد أشارت الأحكام الشرعية الإسلامية في أكثر من موضع إلى ضرورة التحسس لآلام الآخرين وأهمية مشاركة الأفراد شعورهم الإنساني من أفراح وأتراح. فالمصائب الجماعية اخف ثقلاً على كاهل الفرد من تلك التي ينوء بحملها الإنسان منفرداً دون صديق أو حميم. ولذلك كان مفهوم الأخوة في الإسلام، وما يترتب عليه من آثار اقتصادية في توزيع الثروة، من أكثر وسائل التكافل الاجتماعي تأثيراً وأمضاها فعالية في تضيق الفوارق الطبقة بين الأفراد. ولئن كان « المذهب الفردي » الذي تدعي النظرية الرأسمالية تفوقه على بقية المذاهب الاجتماعية ، قد نجح في دفع الأفراد نحو العمل والإبداع ، إلا أن التأثيرات الاجتماعية السلبية التي أوقعها ذلك المذهب بالمجتمع الرأسمالي ، تجعله من أكثر المذاهب الاجتماعية فشلاً في تحقيق سعادة الإنسان ، وطموحه في تحقيق مجتمع سعيد متكاتف ، يقوم على أساس المساواة والعدالة الإنسانية أخيراً ، لا بد من القول أن أهم المراكز التي ينبغي أن تتحمل مسؤولية التكامل الاجتماعي في الدولة الإسلامية هي المؤسسات الدينية والاجتماعية كالمساجد والمدارس. فمسجد المحلة يمثل قلبها النابض دينياً وإدارياً واجتماعياً، وهو عين الإسلام الحقيقية التي ترى الساحة الاجتماعية دون غطاء. ولا بد لهذا المركز الروحي والاجتماعي من مساعدة الافراد في سد حاجاتهم الاساسية ، وتبنيان حالهم حتى يبقى الامداد المعاشي مستمراً لكل الأفراد. فإمام المسجد اقرب الناس إلى قلوب أفراد المحلة ، باعتباره رجل العلم والتقوى والعدل ، يفتش عن الفقراء ، ويتعرف على أحوالهم ، وعند الحاجة يشبعهم ويغنيهم عن طريق دفع الحقوق الشرعية لهم. أما المدرسة ، وهي عقل المحلة وعصبها الفكري النابض بقوة العلم والمعرفة ، فلها دور مهم أيضاً في استتبان وضع الفقراء من خلال استتبان حال أبنائهم. فلا بد أن يكون دور المدرسة هنا دوراً مساعداً في استكشاف الفقراء ذوي العفة، الذين يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف لا يسألون الناس إلحافاً، كما وصفهم القرآن الكريم بذلك. ومن خلال تعاون المسجد والمدرسة تمتد يد العطاء والرحمة إلى كل الفقراء فتنتشلهم من أجواء الحرمان لتضعهم في موضع التكريم الذي أراده لهم خالقهم الكريم منذ بداية الخلق والإنشاء.

قائمة المراجع :

- زهير الأعرجي ، العَدَالَةُ الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام
<http://www.rafed.net/books/aam/edalah-ejtemaeyye/01.html#1> Access on 8/11/2011
- حسني الطنطاوي ، غياب العدالة الاجتماعية في واقعنا المعاصر!. مجلة بلاغ
<http://www.balagh.com/islam/qc072nvp.htm> Access on 7/11/2011.
- د. وسيم السيسى ، ما أحوجنا الآن لعدالة الفراعنة . بوابة الشروق الإلكترونية . ٢٢ / ١٠ / ٢٠١١
- أحمد محمد عوف ، موسوعة حضارة العالم . Access on 10/11/2011
- ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة Access on 10/11/2011